

مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية -

أستاذ مؤقت: عبد الحفيظ عيسى

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور - الجلفة - الجزائر

الملخص:

يعتبر القطاع الخاص في الوقت الحالي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والجزائر كغيرها من البلدان النامية سعت خلال العقود الأخيرة إلى تفعيل دور القطاع الخاص ليساهم بشكل أكبر في النمو وخلق مناصب الشغل، وذلك بسن القوانين والتشريعات والقيام بإصلاحات اقتصادية وإنشاء مختلف المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص. في هذا الإطار حاولنا من خلال هذا البحث إلى تحديد حجم مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، والتي من خلالها تحصلنا على نتيجة مثابها أن القطاع الخاص مازال يساهم بشكل ضعيف في الاقتصاد الوطني، ذلك على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، مساهمة، الجزائر.

Abstract:

The private sector is considered as the main engine of economic growth in many developed and developing countries. In Algeria, like the other developing countries, encourage the private sectors to contribute to the economic growth and employment.

In this context, this research tries to quantify the contribution of the private sector in the economic growth in Algeria. The results revealed that the private sector has a low contribution to the economic growth.

Key words: The private sector, contribution, Algeria.

مقدمة

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات اقتصادية مهمة، حيث في البداية تمّ انتهاج سياسة اقتصادية مبنية على أساس النظام الاشتراكي، نبعت عن إرادة سياسية قوية تهدف إلى انشاء دولة تتميز بتدخل استراتيجي للسلطة السياسية لكافة النواحي الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي أدّى إلى احتكارات عامة، وحصر القطاع الخاص في أنشطة معينة وهامشية. لكن مع التطورات السياسية والاقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلي متطلبات الواقع الاقتصادي المعاش، حيث تراجع الانتاج الصناعي كمّا ونوعاً وهيمن قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، لذا حاولت الدولة تدارك أخطائها الناتجة عن سياساتها الاحتكارية بفتح المجال ولو بشكل محدود أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي ليساهم بشكل أفضل في التشغيل والانتاج، غير أنّ انهيار أسعار البترول سنة 1986 بيّن مدى هشاشة الاقتصاد الوطني، فكانت الخطوات الأولى للقيام بإصلاحات اقتصادية جادة، من أجل الخروج من التخطيط المركزي إلى اقتصاد يسيره القطاع الخاص، لما لعبه من دور رئيسي ومحوري في كثير من الدول في عملية التنمية الاقتصادية و تعزيز النمو الاقتصادي. ومنه نجد أنّ الاشكالية تتمحور في السؤال التالي:

إلى أي مدى يساهم القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؟ وهل أدت سياسة الخصخصة وتدعيم القطاع الخاص إلى تطوير هذا الأخير ليساهم بشكل أكبر في الاقتصاد الجزائري ؟

ولإجابة على التساؤل السابق ارتأينا تناول هذا الموضوع في النقاط التالية:

أولاً: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر.

ثانياً: الإجراءات المتخذة لدعم القطاع الخاص والمشاكل التي يواجهها.

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي.

أولاً: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر.

1- وضعية القطاع الخاص بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي:

امتدت هذه الفترة من بداية الاستقلال إلى نهاية الثمانينات، وتميّزت باختيار الجزائر للنهج الاشتراكي كأسلوب لتنمية اقتصادها. حيث قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين رئيسيتين الأولى تمتد من الاستقلال إلى غاية 1982 والتي تميزت بتهميش القطاع الخاص، والثانية تمتد من سنة 1982 إلى غاية 1989 والتي تميزت بإعطاء بعض الأهمية للقطاع الخاص. حيث سنقوم في هذا العنصر بعرض أهم القوانين والتشريعات التي سبّرت القطاع الخاص.

1-1 الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1982:

إنّ اختيار الجزائر للنظام الاشتراكي كأسلوب للتنمية، جعلها تهمش القطاع الخاص و لم تمنح له أي دور في التنمية الاقتصادية، حيث اتّجهت سياسة القائمين في البلاد خلال السنوات الأولى من الاستقلال وبالموازاة مع تطبيق التسيير الذاتي للممتلكات المهجورة، إلى إنشاء الدواوين والشركات الوطنية، حيث تم إحصاء أكثر من 23 مؤسسة عمومية صناعية وتجارية (E.P.I.C.) و 21 مؤسسة وطنية مع بداية سنة 1967¹، وبذلك استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الانتاج و احتكر النظام المالي والنقدي وأيضاً التجارة الخارجية. إلّا أنّ ذلك لم يمنع القادة الجزائريين من الحديث عن القطاع الخاص، وإلى الدور الذي يُمكن أن يلعبه في ظل اقتصاد اشتراكي تهيمن فيه مؤسسات الدولة. حيث اعتبرت استثمارات القطاع الخاص بمثابة الخطر المحتوم الذي لا بدّ منه.²

بهذا أصبح القطاع الخاص يشغل نشاطات ثانوية ومتنوعة، تتراوح بين زراعة معاشية وتجارة التجزئة وصناعة حرفية وأيضاً مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية وخدمية. ومن خلال ما يلي سنقوم بتحليل مختلف الأسس والقوانين المسيرة للقطاع الخاص في هذه الفترة وفقاً لتسلسلها الزمني.

1-1-1 قانون تنظيم الاستثمارات الخاصة رقم 63 - 277:

¹ - BOUYAKOUB A., les mécanismes financières et les entreprises publiques, in monnaie crédit et financement en Algérie (1962- 1987), document du CREAD, Avril 1987, P 144.

² - HOCINE BENISSAD , Algérie de la planification socialiste l'économie de marché Alger ENAG, édition 2006 P54.

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار في 27 جويلية 1963 لتشجيع الاستثمار، والذي أعطى حرية للاستثمارات الخاصة بشرط توطين هذه الاستثمارات، وتحديد وتحديث عوامل الانتاج وتكوين وترقية العمالة.¹

ولكن هذا القانون لم يُحقق مسعاه في تعبئة القطاع الخاص وجلب الاستثمارات الخاصة واستغلالها في تلبية الحاجيات الوطنية آنذاك.

1-1-2 قانون الاستثمار الخاص رقم 66 - 284:

خلال انعقاد مجلس الثورة بتاريخ 21 فيفري 1966 تم التأكيد فيه على ضرورة توسيع قانون الاستثمارات (63 - 277) ليشمل الرأسمال الوطني، ووضع قانون حقيقي للاستثمار الخاص الذي يجب أن يحدد الدور والمكانة والكيفية والضمانات الشرعية لرأس المال الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، حيث صدر هذا القانون في 15 جوان 1966 لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق، بالتعريف على المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا رأس المال، وتحديد المنافع الممنوحة للرأسمال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا.

لكن في المقابل أكد القانون على دور الدولة واحتكارها للقطاعات الحيوية للاقتصاد، كما احتوى القانون على اجراءات مقيدة لإنشاء المؤسسات الخاصة إذ أوجب حصول المستثمر على رخصة مسبقة حسب معايير انتقائية حددتها المادة 21، وقد ميّزت بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي وتلك التي تمنح للمستثمر الوطني، حيث يُراعى فيها حجم مساهمة المشروع في الاقتصاد الوطني والمنطقة الجغرافية للمؤسسة بالنسبة للمستثمر الوطني، وحجم مساهمة المشروع في فتح الأسواق الخارجية وحجم استعماله واستفادته من الموارد المحلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي.²

1-2 قوانين وتشريعات الفترة (1982 - 1989):

¹ - شبي عبد الرحيم وشكوري محمد ، معدل الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف المعهد العربي للتخطيط . الكويت 2009 ص 04.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 80 ، قانون 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المادة 03.

عرفت هذه الفترة نوعا من التحول نحو الاهتمام بالقطاع الخاص ليساهم بشكل أفضل في النمو الاقتصادي، وهذا تزامنا مع بعض التحولات السياسية التي شهدتها البلاد، حيث نجد ضمن المحاور التي أُدرجت للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد في يوم 15 جوان 1980 ضرورة دمج القطاع الخاص، وتأطير تطور نشاطاته ضمن اطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي¹ وهذا ما مهّد لوضع الأطر التشريعية والتنظيمية لتحفيز الاستثمار الخاص. وهنا نذكر أهم هذه القوانين:

1-2-1 قانون الاستثمار الخاص 82 - 11

جاء هذا القانون في 21 أوت 1982 لإزالة الغموض الذي جاء به القانون السابق بخصوص الرخصة والحد الأقصى للاستثمار، وأيضا تحديد المهام المخصصة للقطاع الخاص نذكر منها:²

المساهمة في توسيع القدرات الانتاجية الوطنية وخلق مناصب الشغل. اشباع حاجيات المواطنين من السلع والخدمات. المشاركة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة، وتثيت السكان في مناطقهم عن طريق اقامة مشاريع في المناطق المعزولة.

كما منح هذا القانون مجموعة من الامتيازات والتسهيلات والضمانات للاستثمار الخاص من بينها:

الإعفاء التام أو الجزئي للضرائب تبعا لموقع وأهمية المشروع، الإعفاء الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات. التمويل بوسائل التجهيز والعتاد والآلات ومواد البناء الضرورية لإنجاز الاستثمار.

وقد استثنى القانون من حقل تطبيقه الاستثمارات الأجنبية والنشاطات الزراعية والتجارية (تجارة التجزئة) والنشاطات الحرفية.

1 - WALID. LAGGONE. Le contrôle de L'état sur Les entreprise privée industrielles Genèse , et Mutation Les Edition internationales 1996, P195.

2 - J.O.R.A.N° ,34 ,Loi N° , 82-11 DU 21 aout 1982 Relative, l'investissement privé nationale, article 8.

على الرغم من الامتيازات التي جاء بها هذا القانون إلا أن بعض العراقيل أدت إلى عدم فعاليته بالشكل المطلوب نذكر منها: تحديد سقف الاستثمار الخاص حيث لا يمكن أن يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو الأسهم، و 10 ملايين دج بالنسبة لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن. تحديد سقف القروض التي تقدمها البنوك للمشاريع الخاصة بنسبة 30% من قيمة المشروع المعتمد.

اعتماد سياسة الاحتكار في توجيه الاستثمارات، حيث اعتبرت بعض النشاطات غير مسموح الاستثمار فيها فهي إما حكر على الدولة أو أنها مُشعبة.

1-2-2 قانون الاستثمار الخاص 88-25:

جاء هذا القانون في 21 جويلية 1988 لإلغاء كل الاجراءات التأطيرية التي ميّزت القانون السابق والتي اعتبرت مُثبّطة للقطاع الخاص، حيث تم تحرير سقف الاستثمار الخاص وفتح المزيد من القطاعات للاستثمار فيها، ماعدا القطاعات التي تعتبرها الدولة استراتيجية والتي ميزتها المادة الخامسة من هذا القانون وهي: النظام المصرفي، قطاع التأمينات، قطاع المناجم والمحروقات النقل الجوي والبحري، قطاع السكك الحديدية.

كما قام القانون بإلغاء الاعتماد الذي كان وسيلة لتوجيه ومراقبة الاستثمارات الخاصة، واكتفى بذكر الاستثمارات ذات الأولوية والتي تستفيد من امتيازات

هذا القانون كان أكثر مرونة في التعامل مع القطاع الخاص مقارنة مما سبقه من القوانين، إلا أن الظروف الخارجية كارتفاع خدمة الديون وتراجع الإيرادات النفطية أدت إلى تراجع الاستثمارات الخاصة نتيجة الصعوبة في استيراد المواد الأولية والتجهيزات الانتاجية الناتج عن شح العملة الصعبة.

1-3 تقييم أداء القطاع الخاص خلال هذه المرحلة:

في هذا الصدد سنقوم بعرض تطور أداء القطاع الخاص في هذه المرحلة من خلال دراسة مساهمة هذا الأخير في تكوين القيمة المضافة وأيضا مدى مساهمته في خلق مناصب الشغل. حيث تُعرّف القيمة المضافة على أنها الفرق بين

الانتاج الكلي لمؤسسة أو فرع منقوصا منه الاستهلاكات الوسيطة.¹ والجدول التالي يسمح لنا بعرض تطور القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري و مساهمة القطاع الخاص في تكوينها.

الجدول رقم: 1 تطور حجم و هيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر.

السنوات البيان	1967	1971	1981	1986	1990
القيمة المضافة الاجمالية	13849.2	20182.1	154416.1	226211.7	340235.2
مساهمة القطاع الخاص	9113	11286.3	45845.7	89212.1	155827.7
	% 65.8	% 55.9	% 29.7	% 39.4	% 45.8
الصناعة دون المحروقات	1095.5	1795.8	448	10616.1	12661.2
	% 46	% 44.7	% 23.9	% 24.2	% 27.1
البناء والاشغال	1028.1	1326.2	6265.5	12884.5	14969.9
العمومية	% 71.7	% 50.2	% 27.4	% 26	% 31.3
النقل والاتصال	180.2	258	1700.8	6772.9	10290
	% 27.8	% 18.9	% 20.5	% 41.6	% 45.2
التجارة والخدمات	3864.2	5296.7	19436.5	38998	51893.6
	% 74.2	% 73	% 67.4	% 75.6	% 72.7

المصدر: شبي عبد الرحيم وشكوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الوحدة: مليون دج.

على الرغم من الزيادة المطلقة للقيمة المضافة للقطاع الخاص بصفة عامة خلال الفترة 1967-1990 من قيمة 13849.2 مليون دج إلى 340235.2 مليون دج، إلا أنّ الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية كانت في انخفاض مستمر من سنة 1967 إلى غاية سنة 1981، إذ انخفضت مساهمة القطاع

1 - BERAUD ALAIN . Introduction à l'analyse macroéconomique, Anthropos 3° édition, Paris 1990, P 52..

الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال هذه الفترة من 65.8 % سنة 1967 إلى 29.7 % سنة 1981، ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام نظرا لما منح له من امكانيات في اطار استراتيجية التنمية المنتهجة آنذاك و تعاضد دوره و كذا تنوع نشاطاته في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

كما عرف التشغيل في القطاع الخاص تطورا مستمرا في الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1989، حيث زاد عدد العمال الأجراء الذين ينشطون ضمن القطاع الخاص من 299800 عامل سنة 1967 إلى 1.681.000 عامل سنة 1989 بزيادة إجمالية تقدر ب 1.381.200 عامل والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: 2 تطور عدد عمال القطاع الخاص (1967-1989).

السنوات	العدد الاجمالي للعمال الاجراء	عدد العمال في القطاع الخاص	النسبة المئوية
1967	874.000	299.800	34.3%
1970	1.028.700	530 000	33%
1981	2.322.000	866 700	28.2%
1985	3.878.417	836 000	25%
1987	3.072.099	1228 000	32%
1989	4.172.089	1681 000	37.9%

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نجد من الجدول أنه بالرغم من زيادة التشغيل في القطاع الخاص إلا أن مساهمة هذا الأخير في التشغيل خلال 22 سنة لم تشهد تطور كبير من 34.3 % سنة 1967 إلى 37.94 % سنة 1989 بل شهدت انخفاض في بعض السنوات، وهذا نتيجة استراتيجية التنمية المعتمدة خلال هذه الفترة، والتي أعطت القطاع العام الدور الريادي مما جعله يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة مقارنة بالقطاع الخاص وكذلك نتيجة الامتيازات والضمانات التي يمنحها القطاع العام للعمال.

ثانيا: الإجراءات المتخذة لدعم القطاع الخاص والمشاكل التي يواجهها.

شهدت الجزائر ابتداء من سنة 1989 تحولا جذريا على الصعيد السياسي والاقتصادي، حيث لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية شرطا أساسيا وأصبحت الملكية الخاصة مضمونة، إذ بدأ التحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري نحو ما يُعرف باقتصاد السوق بتطبيق بعض الإصلاحات التنظيمية والقانونية لمواكبة التغيرات التي تشهدها الساحة الداخلية والخارجية، ومنه ستطرق إلى أهم الإجراءات المتخذة لتعزيز مكانة القطاع الخاص، وكذلك إلى المشاكل والعراقيل التي تواجه هذا الأخير.

1- الإجراءات المتخذة لتعزيز مكانة القطاع الخاص في الجزائر:

أدركت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 1986 إلى الدور الذي يُمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل، لذا عمدت إلى اتخاذ عدة إجراءات بهدف تحسين حجم استثماراته، وهذه الإجراءات نعرضها فيما يلي:

1-1 أهم القوانين والتشريعات:

1-1-1 قانون النقد والقرض 1990:

لقد ظهر قانون 90-10 للنقد والقرض والتجارة في 05-10-1993 مساهمة لمرحلة التحول التي كانت قد ابتدأت مع نهاية الثمانينات، حيث شكّل خلالها أحد أهم أدوات تنمية و ترقية الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر، حيث شمل القانون جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد أقرّ حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، كما أوجد الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة مستقلة و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص دون تمييز. لكن رغم هذه التعديلات إلا أنّ حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % وذلك بسبب الأوضاع السياسية الغير المستقرة.¹

¹ - شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد، مرجع سبق ذكره ص 06.

1-2 هئات دعم القطاع الخاص:

في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية والتي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار الخاص، عمدت السلطات إلى انشاء عدة هياكل مؤسسية تهدف إلى مساعدة المستثمرين والحد من القيود التي تفرض عليهم والتي نذكر منها:

1-2-1 الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APSI:

تأسست هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي 93 - 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والذي يتعلق بترقية الاستثمار حيث تكفلت هذه الوكالة بالمهام التالية:¹

متابعة الاستثمارات و ترقيةها. تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات. التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.

وبالفعل ساهمت هذه الوكالة بتجسيد بعض المشاريع الخاصة حيث تم تسجيل في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 1993 إلى 30 ديسمبر 1997 حوالي 17736 مشروع على مستوى الوكالة سمحت بخلق حوالي 916.736 منصب شغل، كما تم تسجيل 247 مشروع في إطار الشراكة مع الدول الأوروبية وأمريكا بتكلفة إجمالية تقدر ب 86 مليار دينار.²

1-2-2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

جاءت هذه الوكالة لتحل محل الوكالة السابقة (ASPI) في يوم 20 أوت 2002 وذلك بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وهي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،³ وتمثل مهمتها الأساسية في تسهيل شروط الاستثمار وتبسيط الاجراءات الادارية إلى أقصى الحدود وكذلك التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر. كما أنّ للوكالة أجل 30 يوم ابتداء من تاريخ طلب إيداع

¹ - تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، ص 69.

² - برحومة عبد المجيد، الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على القضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 06 سنة 2006، جامعة المسيلة ص 122.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 الصادر في 24 غشت 2001.

الاستثمار من أجل تزويد المستثمرين بكل الوثائق الادارية الضرورية لإنجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر اقرار منح المزايا أو رفض منحه اياها، مع حق الطعن في حالة الرفض.

1-2-3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهي هيئة ذات طابع عمومي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع والخدمات لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير).

ومن مهامها الأساسية ما يلي:

دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية وكذا متابعة الاستثمارات مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة. تضع تحت تصرف الشباب كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة النشاط. تقيم علاقات تواصل مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع.

1-3 الخصخصة:

تبرز عملية الخصخصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، إذ أنه من خلال الخصخصة يُمكن فتح المجال أمام توسع الملكية الخاصة لتشمل المزيد من الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يزيد من المنافسة في النشاط الاقتصادي بشكل يتطلب تطوير فعاليات الابتكار والتجديد والتسويق و نظم الادارة والتسيير، مما يعكس ايجابا على عمليات الاستثمار والانتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي. حيث أن الخصخصة هي السياسة أو الأداة التي يتم عن طريقها نقل الملكية لبعض المنشآت الاقتصادية من الملكية العامة إلى نطاق الملكية الخاصة، وتتضمن إسناد عمليات الإنشاء والتمويل والتنمية والتشغيل وإدارة الانتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص، وهذا من أجل تحسين نوعية الانتاج وتوفيره.¹

¹ ALWAN IBRAHIM. Privatization Deregulation and macro economic policies: the case of Lakister, structural adjustment and macro economic policy issues, INF, P86.

1-3-1 دوافع الخصخصة في الجزائر:

إنّ الدافع الأساسي لتحويل الملكية العامة إلى ملكية الخاصة في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص هو رغبتها في التخلص من المشروعات الخاسرة والتقليل منها، بهدف الوصول إلى إدارة أفضل نشاطا للمؤسسات الاقتصادية، وأيضا ترشيد الانفاق الحكومي من خلال رفع الأعباء والدعم المادي التي تتحمله الحكومات لمنتجات وخدمات المشروعات العامة.

ويمكن تقسيم الدوافع التي أدت بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج عملية الخصخصة إلى فرعين هما:

أولاً: الدوافع الداخلية.

تمثلت أهم الدوافع الداخلية في:

أزمة 1989: نتجت هذه الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الجزائري سنة 1989 بسبب انهيار أسعار البترول إذ نتج عنه تراجع إيرادات الدولة بنسبة 43%، فانعكست آثار ذلك سلباً على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج و عن الواردات وخدمات الدين من 1,57 مليار دولار أمريكي عام 1985 إلى 6,6 مليار عام 1993، ونتيجة لذلك فإنّ هذه الأزمة دفعت بالدولة الجزائرية إلى إجراء تصحيحات اقتصادية هيكلية تمثلت أساساً في سياسة الخصخصة وذلك للاستفادة من الامكانيات الكامنة التي يملكها القطاع الخاص.

الأداء السيئ لمؤسسات القطاع العام: تبنت الجزائر فكرة الخصخصة بعد الفشل الذريع الذي ميّز قطاعها العام حيث عجز تماماً الوصول إلى المردودية وتحقيق فائض، مما أدّى بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق سياسة ميزت الفترة (1993 - 1995) بإنشائها للشركات القابضة باعتبارها شركات رؤوس الأموال مشرفة على الإدارة والمراقبة، وقد تبنت الدولة هذا التوجه بصدور الأمر 95-22 بتاريخ 26-08-1995 وهو القانون الذي كرّس فكرة خصخصة القطاع العام.¹ حيث أنّ الأداء السيئ والسلي لمؤسسات القطاع العام، سواء على مستوى الأداء المالي أو على مستوى انتاجية عوامل الانتاج أو على المستوى التسويقي، كلّف الدولة موارد مالية ضخمة تسببت في هدر

¹ - خباياة حسان، الخصخصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6 لسنة 2006، جامعة سطيف، ص 133.

طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة دون الوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتناسب مع حجم الاستثمارات في القطاع العام،

الجدول رقم: 2-7 تطور انتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر في الفترة الممتدة (1994-2001).

السنة	199	199	199	199	199	199	199	199	199	200	200
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	0	1
النسبة	-7	-	-	-8.5	-	-	-	+5.	-	-	-
بـ	2.5	1.5			0.5	8.6	7.2	2	1.5	2.3	0.6

المصدر: خباية حسان، الخصخصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، مرجع سبق ذكره، ص 133.

تعكس أرقام الجدول بوضوح الوضعية المتدهورة للمؤسسات العامة التي ظلت تمارس أنشطتها بعيدا عن الكفاءة الانتاجية، حيث ظلّ الانتاج يتراجع وبشكل مستمر بنسب معتبرة مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى خصخصة هذه المؤسسات.

ثانيا: الدوافع الخارجية.

أدت عدة أسباب خارجية إلى تبني سياسة الخصخصة في الجزائر أهمها:

المديونية الخارجية: إنّ تدهور الوضعية الاقتصادية في الجزائر نتيجة أزمة 1989 أدت إلى تقليص الإيرادات من العملة الصعبة مما نتج عنه عدم مقدرة البلد على دعم مؤسساته، هذا أدّى بالجزائر للاقتراض الخارجي لسد العجز وذلك عن طريق اللجوء إلى الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، إلّا أنّ هذا الأخير يجبر الدول المقترضة التخلي عن التزاماتها اتجاه المؤسسات العمومية سواء بتصفية العجز منها أو بيعها للقطاع الخاص أو عن طريق إسهم رأس

المال الأجنبي فيها، حيث تقول مارلي شيرلي وهي إحدى خبراء الصندوق: "إنّ تصفية المشروعات العامة الغير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطاً من شروط الاقتراض".¹

ظهور نظام عالمي جديد: إنّ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام (1991) وما تبعه من تفكك المنظومة الاشتراكية وتطبيق الاجراءات المتعلقة بسياسة التحول السريع إلى نظام اقتصاد السوق والابتعاد عن أسلوب التخطيط المركزي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، يعد من التحولات المفاجئة والتي قدمت قوة دفع هائلة للدعوة إلى الرأسمالية في البلدان النامية ذات التوجه الاشتراكي، حيث أنّ انصياح الدولة الاشتراكية إلى توجهات الدول الرأسمالية وتنفيذها لوصفات المؤسسات المالية الدولية لتحرير النشاط الاقتصادي وتطبيق الخصخصة للإصلاح منشآت القطاع العام، قد وُلد تصورا عالمياً بعدم جدوى القطاع العام وفشله، ومن ثم فلا جدوى من التمسك بالمشاريع العامة.

1-4 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من مميزات القطاع الخاص في الجزائر هو هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشكيلته، حيث أحصت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009 ما يعادل 570838 مؤسسة منها 570240 مؤسسة خاصة، بنسبة 99.89 % تشغل حوالي 1.6 مليون عامل أي في المتوسط 03 عمال لكل مؤسسة، وهو ما يبرز مكانة هذه المؤسسات المكونة للقطاع الخاص في الجزائر. وعلى هذا الأساس بدأت الجزائر محاولتها في توفير الجو والمناخ المناسبين وكل الشروط المساعدة والمحفزة على جلب الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني بدلا من الهيكل الاقتصادية الضخمة التي كثيرا ما تتأثر بالأزمات الاقتصادية.

1-4-1 برامج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، أولت الحكومة أهمية كبيرة لتطوير هذا النوع من المؤسسات لتعزيز المبادرات الخاصة وذلك بوضع العديد من الاجراءات والبرامج للتكفل بهذا القطاع منها:

أولا: الهيئات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

¹ - سمير عبود عباس وآخرون، الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي، مقال منشور في الانترنت www.iasj.net/iasj تاريخ الاطلاع 24 ديسمبر 2013.

بالنظر لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض رؤوس أموالها وقلة الضمانات التي تحوزها خاصة العينية منها، فإنّ هذا النوع من المؤسسات يُقابل بعزوف البنوك عن تمويلها وذلك لارتفاع مخاطر اقراض هذا النوع من المؤسسات، وعليه كان لابدّ من وجود هيئات متخصصة تأخذ على عاتقها مهمة ضمان القروض منها: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002 وكانت انطلاقته الفعلية سنة 2004، بالإضافة إلى الهيئات التي سبق ذكرها كوكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتي تقوم بدور فاعل في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: برنامج ميديا MEDA.

يهدف هذا البرنامج إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الاتحاد الاوروي يتمثل في برنامج ميديا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُشغل أكثر من 20 عاملا، ويهدف البرنامج إلى تحسين عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق ودعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، وأيضا تنمية القطاع الخاص وذلك من خلال تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل عمليات التكوين وتنظيم المعلومات الاقتصادية، وتأهيل الخبرات وغيرها من العمليات المساعدة على وضع المؤسسة في محيط مُلائم.

ثالثا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص و م (2009-2014).

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20 ألف مؤسسة ص و م خلال الفترة 2009-2014، تعطي الأولوية لقطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والسياحة و الفنادق والخدمات والنقل، مع التركيز على تأهيل الموارد البشرية وترقية نظم التسيير بالمؤسسة، والتشجيع على الابتكار ودعم الاستثمار المادي المنتج، و يجب أن تتوفر في هذه المؤسسات الشروط التالية:¹

أن تكون المؤسسة جزائرية.

أن تكون في النشاط منذ عامين.

¹ - بالرقى تيجاني، تقييم البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 82-83.

أن تكون لها وضعية مالية متوازنة.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج التي تتحملها الدولة 385,736 مليار دج حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 19,284 مليون دج، ويتم التمويل من ميزانية الدولة وذلك من خلال إنشاء صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المعلن: "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

2- المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر:

على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والنتائج الإيجابية الكبيرة التي حققها هذا القطاع في كثير من الدول، إلا أن الدراسات والأبحاث التي قام بها البنك الدولي حول محيط المؤسسات الخاصة وجد بأنها تتعرض إلى العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق نشاطه وسبل ترقيته وتطويره، وقد حددها البنك الدولي كما يلي:¹

الممارسات الغير النظامية أو المضادة للتنافسية.

الحصول على التمويل.

تكلفة التمويل.

معدلات الضرائب.

عدم وضوح السياسة التنظيمية.

مدة الآجال البنكية.

الفساد الإداري.

الإدارة الضريبية.

الحصول على الأراضي.

الحصول على العملة الصعبة.

القوانين الجمركية.

¹ - أكرام مياشي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

صعوبة تسجيل المؤسسة.

نقص اليد العاملة المؤهلة.

المشاكل المتعلقة بخدمات الموانئ.

صعوبة الحصول على خط الهاتف.

القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل.

الاستفادة من خدمات الطاقة (خاصة الكهرباء).

تتشترك المؤسسات العاملة في القطاع الخاص في هذه المشاكل ولكن تختلف في ترتيبها وفي حدتها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر.

كما يبين الجدول التالي ترتيب القيود التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص في بعض الدول العربية استنادا إلى ممسوحات البنك الدولي خلال العقد الماضي أي الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية سنة 2009.

الجدول رقم: 2-12 ترتيب القيود الأولية التي يواجهها القطاع الخاص في بعض الدول العربية خلال العقد

الجزائر	الفساد	الممارسات الغير النظامية أو المضادة للتنافسية	الحصول على الأراضي	الحصول على التمويل	الكهرباء
مصر	عدم استقرار الاقتصاد الكلي	الفساد	الممارسات الغير النظامية	عدم وضوح السياسة التنظيمية	معدلات الضرائب
الاردن	عدم استقرار الاقتصاد الكلي	معدلات الضرائب	تراخيص الأعمال	الفساد	الادارة الضريبية
عمان	لوائح العمل التنظيمية	مهارات العمال ومستواهم التعليمي	كلفة التمويل	الحصول على الاراضي	الحصول على التمويل
المغرب	معدلات الضرائب	الحصول على الاراضي	الكهرباء	الممارسات الغير النظامية	الحصول على التمويل
السعودية	لوائح العمل التنظيمية	تراخيص الأعمال	مهارات العمال ومستواهم التعليمي	الحصول على الاراضي	الحصول على التمويل

المصدر: منظمة العمل الدولية، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة، الطبعة الأولى لسنة 2013، بيروت، ص 37.

نجد في الجدول ترتيب أهم العراقيل والمشاكل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر والتي نرتبها فيما يلي:

1-2 الفساد:

إنّ الفساد يأتي في المرتبة الأولى على لائحة أهم القيود والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر، ويبين التقرير أنّ الجزائر هي من أشدّ الدول فسادا من بين الدول العربية المذكورة والفساد هو سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة،¹ و تتجلى هذه الآفة التي تنخر مفاصل الاقتصاد الوطني في الأساس في دفع الرشوة، حيث أنّ هذه الظاهرة مُنتشرة وبشكل كبير وتمس جميع القطاعات الاقتصادية من دون استثناء، فعلى هامش الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي بسنغافورة سنة 2006، صدر تقرير حول نظم الإدارة و مكافحة الفساد الذي أشار بصفة ضمنية إلى أنّ الجزائر و بلدان أخرى لم تبذل الجهد اللازم لمحاربة الفساد على مدى السنوات العشر الأخيرة، كما أنّها لم تبذل أيضا الجهد الكافي في مجال إبداء الرأي و المساءلة أو حتى في مجال الفعالية الحكومية و الجودة النوعية للأطر التنظيمية² ويوضح الجدول التالي مؤشر الفساد في الجزائر، حيث تشير العلامة (0) على الفساد المطلق والعلامة (10) على أنّ الدولة خالية تماما من الفساد.

جدول رقم: 3-13 تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003-2013).

السنوات		2009		2010		2011		2012		2013	
الجزائر	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة
	111	2.8	105	2.9	112	2.9	105	3.4	105	94	3.5

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير لمنظمة الشفافية العالمية.

1- علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الاسكندرية ، 2003، ص 43.

² - عادل انزارن، مداخلعة بعنوان الفساد في الصفقات العمومية وتأثيره على حماية المال العام، جامعة مستغانم، من دون ذكر السنة
www.univ-medea.dz تم تحميله يوم 27 فيفري 2014، ص 7.

يلاحظ من الجدول أن الجزائر متذبذبة في مؤشر النقاط، حيث سجلت أحسن علامة خلال سنة 2013 بـ 3.5 بترتيب 94 عالميا ويعني هذا أن البلاد تشهد معدلات خطيرة للفساد (العلامات المسجلة قريبة من الصفر وبعيدة جدا عن العشرة) أدت إلى التأثير السلبي لنشاط القطاع الخاص، وأيضا على جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات معها، كما أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون على الأقل 7% من رقم أعمالهم على شكل رشاي للمسؤولين لتسريع معاملاتهم الإدارية والاستفادة من بعض المزايا والخدمات كالقروض والاعانات المالية وأيضا الحيازة على الصفقات العمومية.¹

2-2 الممارسات الغير النظامية أو المضادة للتنافسية:

يتخلل الاقتصاد الجزائري الكثير من الممارسات الغير النظامية كالسوق الموازي والاحتكار، و يقصد بالسوق الموازي كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائها خوفا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.² حيث عدت وزارة التجارة حوالي 566 سوق موازي بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون م² ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري، وأكدت الاحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وبلغ حجم الاقتصاد الغير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999 - 2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية على هذه الظاهرة نتيجة التساهل في هذا الملف.³

2-3 الحصول على الأراضي (العقار الصناعي):

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، حيث توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، فصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعدد الاجراءات الإدارية والقضائية

¹ - World Bank, pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003, P24.

² - بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الأسباب و الحلول، مجلة بحوث انسانية، العدد 37 لسنة 2008، ص 2.

³ - بونوة شعيب، مولاي لخير عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث جامعة العدد السابع 2009-2010، ورقة، ص 147.

كلها أعاققت نمو القطاع الخاص في الجزائر، حيث أوضح وزير التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار عمارة بن يونس خلال اجتماع مع المتعاملين الاقتصاديين و الاتحاد العام للعمال الجزائريين و جمعيات أرباب العمل خصص لعرض نتائج أشغال مجموعة العمل حول العقار الاقتصادي التي نصبت خلال ثلاثية أكتوبر 2013 قائلا: "إنّ العقار يُشكّل أكبر عائق بالنسبة للاستثمار"، كما أكد بن يونس أنّ "30 % من الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية ليست مستعملة"، متطرقا في هذا السياق إلى حالي الروبية و الرغبة حيث توجد أكبر منطقة صناعية للجزائر، و أكد الوزير أنّ "هناك مستثمرين لديهم أراضي في عدة ولايات و يتمكنون من القيام بالمضاربة"، و خلال النقاشات المفتوحة مع المشاركين أكّد مدير التنمية الصناعية بولاية الجزائر إلى وجود 160 قطعة أرض غير مشغولة سيما بالروبية و الرغبة و هناك 74 وحدة صناعية ليس لديها عقد ملكية و رخصة استغلال.¹

وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة أنّ حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 مليون م2 بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م2، ومنه يتبين أنّ الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.²

4-2 الحصول على التمويل:

إنّ أغلبية مؤسسات القطاع الخاص تعاني من صعوبات جمة في الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المالية، نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين على حد سواء حيث أنّ البنوك تعتبر أنّ عملية إقراض المؤسسات الخاصة عملية محفوفة بالمخاطر وغير مجدية، بحجة أنّ أغلبية المؤسسات الخاصة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة وصغيرة وجلّها لا تتوفر على الضمانات الكافية، وأنّ تكاليف إدارة عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبيا بسبب كثرة المؤسسات التي تطلب القروض.

حيث أظهر تقرير بيئة الأعمال للبنك الدولي لسنة 2014 أنّ الجزائر احتلت المرتبة 130 في مؤشر الحصول على الائتمان، متساوية في المرتبة مع دولة الموزمبيق من بين 189 دولة الذين شملتهم الدراسة متراجعة بذلك 4 مراتب مقارنة بسنة 2013 والتي احتلت فيها المرتبة 126، في حين احتلت تونس المرتبة 109 و مصر المرتبة 86 في نفس تقرير سنة 2014، وهذا يبين مدى حجم مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الخاصة في الجزائر.

¹ - فقرة منشورة على أرشيف الموقع www.andi.dz تاريخ الاطلاع يوم 12 فيفري 2014.

² - بونوة شعيب مولاي لحظر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 147.

5-2 الحصول على الكهرباء:

يعتبر التزود بالكهرباء بالنسبة للمؤسسات الخاصة مشكلا حقيقيا لم تستطع السلطات الجزائرية التخفيف من حدته، رغم الامكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر من موارد الطاقة (نفط، غاز طاقة شمسية،...) والأموال الضخمة التي صرفتها من أجل تطوير البنية التحتية للشبكة الكهربائية إلا أن تقرير البنك الدولي لسنة 2014 أظهر أن الجزائر احتلت المرتبة 148 في ترتيب الدول في مؤشر الحصول على الكهرباء متراجعة بذلك 9 مراتب عما كانت عليه في تقرير سنة 2013 التي احتلت فيه المرتبة 139، مقارنة بالطوغو التي احتلت المرتبة 96 و تونس التي احتلت المرتبة 55 في نفس تقرير سنة 2014.

الجدول رقم: 2-16 ترتيب الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية في مؤشر الحصول على الكهرباء.

الدول	الترتيب	عدد الاجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
الجزائر	148	5	180	1562.9
تونس	55	4	65	811.9
المغرب	97	5	62	2476.3
مصر	105	7	54	337.4

المصدر : من إعداد الباحث بناء على تقرير البنك الدولي لمؤشر الأعمال لسنة 2014.

<http://arabic.doingbusiness.org/rankings>

من الجدول أعلاه نجد أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة في المؤشر مقارنة مع تونس والمغرب و مصر رغم أن هذه الدول ليس لها موارد طاقة بل هي مستوردة لها، حيث يبين التقرير أن عدد أيام الانتظار بالنسبة للمؤسسات الخاصة هو الأعلى حيث بلغ 180 يوم (6 أشهر) وبتكلفة تفوق 15 ضعف دخل الفرد (4.5 مليون دج).

6-2 بعض العراقيل الأخرى:

يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:

تعقد وطول الاجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشاريع: حيث أنّ عملية تأسيس مؤسسة يتطلب المرور ب 14 إجراء يستغرق 25 يوم وتكلف 28.6 % من دخل الفرد، مقارنة بتونس والتي لا يتعدى فيها عدد الإجراءات 10 نستغرق حوالي 11 يوم ولا تكلف سوى 9.3 % من دخل الفرد.

ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين: حيث أشار رؤساء المؤسسات في تحقيق أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة ولايات إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء، والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات الصرف الصحي، في مواقع الاستثمار. بالإضافة إلى اهتراء الطرقات البرية وعدم توفر الطرق السريعة بالشكل الكافي، وأيضاً بدائية شبكة السكك الحديدية وعدم توفرها في أغلب المناطق بالوطن، كذلك عدم امتلاك الجزائر لموانئ أو مطارات ذو مقاييس عالمية، كل هذا أدّى إلى ارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير مما حدّ من تنافسية القطاع الخاص وعزوف الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر.

ثقل العبء الضريبي و الجمركي: إنّ الأعباء الضريبية والشبه الضريبية التي تتحملها المؤسسات الخاصة في الجزائر عادة لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الانتاجي حيث أظهر تقرير البنك الدولي لسنة 2014 أنّ الجزائر احتلت المرتبة 174 من حيث مؤشر دفع الضرائب مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 60 و المغرب المرتبة 78، حيث قدر إجمالي الضرائب كنسبة من إجمالي الربح التي تدفعها المؤسسات الخاصة في الجزائر 71.9 %، في حين تقدر هذه النسبة بـ 49.6 % في المغرب و 62.4 % في تونس و 42.6 % في مصر.

مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات: يعاني القطاع الخاص في الجزائر من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنه من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أنّ عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة بمكان على صاحب المؤسسة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الأخرى.

نقص الكفاءات العلمية و اليد العاملة الماهرة: يفتقر القطاع الخاص في الجزائر إلى الكوادر الفنية لعدة أسباب، أهمها تدهور منظومة التعليم و عدم ملائمتها لمتطلبات المؤسسات العاملة، وأيضاً ضعف التكوين وعدم مساهمته

للتطور الكبير في مجال التقنية العالمية، لذا يضطر صاحب المؤسسة إلى توظيف عمال غير مهرة و إلى تحمّل مشاكل وأعباء تدريبهم أثناء العمل، فضلا عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان بقائها في العمل، كل هذا من شأنه يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدّمة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف. ممّا ينتج عنه انخفاض تنافسية المؤسسات الوطنية ونفور المؤسسات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر.

من خلال ما سبق يتبين لنا أنّ الاجراءات المختلفة التي تبنتها السلطات الجزائرية خلال العقدين الماضيين من قوانين وتشريعات مُنظمة وتشكيل مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية من أجل دعم القطاع الخاص، لم تُفلح في الحد أو حتى التخفيف من الكمّ الهائل من المشاكل والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الخاصة رغم تبني الجزائر بشكل رسمي لاقتصاد السوق. إلّا أنّ هذا لم يمنع القطاع الخاص من التطور واحتلال حيز ملموس في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة وهو ما سنتطرق إليه في المبحث التالي.

ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي.

1- مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي:

تبين الجداول التالية تركيبة الدخل الاجمالي من ناحية الشكل القانوني نعرضها في:

جدول رقم: 2-18 تركيبة الانتاج الداخلي الخام حسب القطاع القانوني (%).

البيان	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
عمومي	49.3	46.9	46.3	56.4	55.4	55.7	55.6	52.6	52	51	52.5
خاص	50.7	53.1	53.7	43.6	44.6	44.3	44.4	47.4	48	49	47.5
الجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الحسابات الاقتصادية رقم 609 الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz.

جدول رقم: 2-19 تركيبة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب اقطاع القانوني (%).

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عمومي	26.5	26.5	26.3	25.2	24.7	23.2	22.9	23	22.3	21	20.9
خاص	73.5	73.5	73.7	74.8	75.3	76.8	77.1	77	77.7	79	79.1
الجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: نفس المرجع السابق.

من الجداول والأشكال السابقة نجد أن قيمة الناتج الاجمالي الخام للقطاع الخاص شهد ارتفاعا طفيفا بفارق 1.5 % سنة 2002، ولكن بعد هذه السنة إلى غاية سنة 2008 شهدت النسبة تراجعا ملحوظا وهذا نتيجة تحسن أسعار المحروقات وأيضا زيادة النفقات العامة من المخططات التنموية التي سبق ذكرها، ثم ابتداء من سنة 2009 عرف تفوق الناتج الخام للقطاع الخاص عن ناتج القطاع العام لأول مرة، وهذا نتيجة الانخفاض النسبي لإيرادات قطاع المحروقات خلال هذه السنوات.

أما بالنسبة لقطاع الناتج الخام خارج قطاع المحروقات سنجد أن القطاع الخاص يساهم فيه بشكل كبير بمتوسط 75 %، حيث عرفت هذه المساهمة نموا متواصلا بدءا من سنة 2002 ولكن بشكل ضعيف (من 73.5 % سنة 2002 إلى 79.1 سنة 2011)، ومنه نجد أن البرامج التنموية التي سطر لها ابتداء من سنة 2001 لم يكن لها الأثر المرجو منه لزيادة إنتاجية القطاع الخاص.

3- مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة:

عرفت القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر منذ بدء الاصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق نموا متواصلا، حيث قبل ذلك و ابتداء من سنة 1985 أصبحت ثلث القيمة المضافة الإجمالية من نصيب القطاع الخاص، ثم تواصلت في الارتفاع لتتجاوز 40 % من مجمل القيمة المضافة انطلاقا من سنة 1990، و شهدت الفترة الممتدة ما بين 1988 - 1996 نموا تجاوز 20 %، ثم تواصل الارتفاع لتسجل سنة 1998 أعلى نسبة للقطاع الخاص

من إجمالي القيمة المضافة بنسبة 53.27 % حيث اعتبرت المرة الأولى التي تتجاوز فيها مساهمة المؤسسات الخاصة تلك التي تحققها عادة المؤسسات العمومية.

الجدول رقم: 2-20 مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الفترة (1985-2000).

البيان	1985	1990	1993	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العدد (مليار دج)	75.47	184.3	438.6	711.6	935.80	1012.5	1181.2	1332.9	1430.2
النسبة (%)	32.88	42.94	47.7	45.36	45.7	45.7	53.27	51.28	41.7

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
1643	1798	2040	2369.6	2749.5	3144.3	3442.5	3867.8	4430	4992.6	5447.9
47.6	49.32	47.5	46.46	42.72	42.8	42.8	41.4	54.7	51.5	48.2

المصدر: من إعداد الطالب بناء تقرير الديوان الوطني للإحصاء الفصل 14 المحاسبة الوطنية www.ons.dz.

من الجدول السابق نجد أنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة عرفت تذبذبا واضحا حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها متفوقة على القطاع العمومي خلال سنوات 1998، 1999، 2009، 2010 وهذا بسبب تأثير الأزمات المالية العالمية (1997، 2008) التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي على انتاجية قطاع المحروقات، في حين باقى السنوات عرفت مساهمة بمتوسط 44.35 %.

أما مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من حيث القطاعات الاقتصادية فيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم: 2-21 تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في مختلف النشاطات الاقتصادية.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة (%)	99	99	99	99	99	99	99	99	99	99	99
المحروقات (%)	04	07	08	08	09	08	06	06	08	08	09
الصناعة خارج المحروقات (%)	34	35	36	38	41	43	44	44	46	47	47
البناء والأشغال العمومية (%)	76	77	76	77	80	80	87	87	87	86	86
النقل والمواصلات	76	77	71	72	72	78	81	81	81	82	82
التجارة (%)	94	93	93	93	94	94	93	93	94	94	94
الخدمات (%)	90	90	89	89	89	90	88	88	89	88	88

المصدر: ديدوح شكرية، آفاق تنظيم سوق العمل للاقتصاديات في حالة تحول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2012، ص 184.

من الجدول نجد أن القطاع الخاص يستحوذ على القطاع الفلاحي بشكل شبه مطلق فهو يساهم في القيمة المضافة في هذا القطاع بنسبة 99 %، وهذا نتيجة انسحاب مؤسسات الدولة من هذا القطاع بشكل نهائي تاركة المجال للقطاع الخاص.

أما بالنسبة لقطاع المحروقات فقد ظلت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة فيه ضعيفة جدا فهي، لم تتجاوز في أحسن الأحوال 9 % ويعود سبب ذلك إلى هيمنة الدولة في هذا القطاع فهي تعتبره قطاعا استراتيجيا ولا ينبغي للقطاع الخاص الاستثمار فيه بشكل واسع.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، ففي بداية القرن الجديد كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في هذا القطاع دون المستوى بمتوسط 34 % لكنها عرفت نموا متواصلا بلغت نسبة 46 % ما بين 2000 و 2011 لتصل سنة 2011 نسبة 47 % من إجمالي تكوين القيمة المضافة في هذا القطاع، وهذا نتيجة زيادة استثمارات المؤسسات الخاصة في الصناعات الغذائية وبعض الصناعات الخفيفة.

أما بالنسبة لبقية القطاعات (البناء والاشغال العمومية، النقل، التجارة، الخدمات) فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ظلت كبيرة نسبيا، حيث بلغت في المتوسط 84 %.

4- دور القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل والاستثمار:

أدلت نتائج المسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء في نهاية سنة 2013 أن عدد العمال قد بلغ 10.788.000 شخص، حيث أن القطاع الخاص يشغل 58.8 % من عدد العمال، ومن حيث قطاع النشاط الاقتصادي فقد تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة 59.8 % يليه قطاع البناء والاشغال العمومية 16.6 % والصناعة 13 % وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 10.6 % 1.

أما بالنسبة للاستثمار فيبين الجدول التالي مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار

¹ - www.ons.dz: الشغل والبطالة لسنة 2013، تقرير رقم 653 .

الجدول رقم: 2-23 التطور السنوي لمشاريع الاستثمار المسجلة لدى ANDI خلال الفترة (2002-2013).

السنة	العدد	النسبة %	المبلغ	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
2002	485	0.91	98276	1.22	29372	3.44
2003	1622	3.05	395870	4.9	34476	4.04
2004	874	1.64	240889	2.98	24719	2.90
2005	843	1.58	199128	2.47	43597	5.11
2006	2145	4.03	472505	5.85	47748	5.59
2007	4323	8.12	654665	8.11	87983	10.31
2008	6687	12.57	1325064	16.41	92005	10.78
2009	7594	14.27	462679	5.73	68774	8.06
2010	6386	12	395292	4.9	64091	7.51
2011	6434	12.09	1335448	16.54	128491	15.06
2012	6919	13	776530	9.62	83210	9.75
2013	8895	16.72	1716136	21.26	148943	17.45
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

(2013).

المصدر : http://www.andi.dz/images/statistique/EVOLUTION_DES

[PROJETS D'INVESTISSEMENT ar.jpg](#)

يبين الجدول السابق مجمل الاستثمارات التي أحصتها وكالة ANDI مع مراعاة المشاريع الاستثمارية الملغاة، حيث بلغ عدد الاستثمارات الإجمالية في الجزائر ابتداء من سنة 2002 إلى نهاية سنة 2013 بحوالي 53207 مشروع، بتكلفة إجمالية تجاوزت 8 ترليون دينار أي أزيد من 112 مليار دولار، أمّا من حيث نوع الاستثمارات من حيث القطاع القانوني فيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم : 2-24 الاستثمارات على حسب القطاع القانوني.

البيان	عدد المشاريع		قيمة المشاريع (مليون دج)	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع الخاص	52381	98.45	4663864	57.77
القطاع العمومي	757	1.42	2465603	30.54
المختلط	69	0.13	943015	11.68
المجموع	53207	100	8072482	100

المختلط	69	0.13	943015	11.68
المجموع	53207	100	8072482	100

المصدر: : نفس المرجع السابق

من الجداول والأشكال السابق نحد أنّ استثمارات القطاع الخاص والمختلط (الخاص + العمومي) شكلت النسبة الكبرى من حيث الاستثمارات الكلية، حيث بلغت قيمتها حوالي 5606879 مليون دج أي حوالي 77.8 مليار دولار، بنسبة إجمالية بلغت 69.45 % وبلغ عدد مناصب الشغل التي خلقتها هذه المشاريع خلال هذه الفترة حوالي 728035 منصب شغل بالنسبة للقطاع الخاص بنسبة 85.31 %، أمّا القطاع المختلط فإنّ مناصب الشغل قد وصلت فيه إلى 25289 بنسبة 2.96 %.

5- مساهمة القطاع الخاص في الصادرات:

عملت الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية إلى تحرير تجارتها الخارجية، أملا منها الاندماج في الاقتصاد العالمي و ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات. لذا فإن الجدول التالي يبين مساهمة القطاع الخاص في حجم الصادرات الجزائرية.

جدول رقم: 2-26 حجم الصادرات الجزائرية في الفترة (2001 - 2013).

القيمة الاجمالية للسادات	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات		قيمة صادرات قطاع المحروقات		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
54.61	2.2	1.18	97.80	53.43	2006
60.16	2.2	1.32	97.80	58.83	2007
79.29	2.5	1.98	97.50	77.31	2008
44.68	2.4	1.07	97.60	43.60	2009
57.66	2.28	1.31	97.72	56.34	2010
73.5	2.19	1.61	97.81	71.89	2011
74	2.2	2.07	97.20	71.19	2012
65.96	2.7	2.13	96.70	63.82	2013

الوحدة: مليار دولار

المصدر : من اعداد الطلب بناء على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصادرات الجزائرية سجلت ارتفاعا، غير أن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات إذ لا تزال الجزائر تعتمد على مورد وحيد غير متجدد للدخل وهو قطاع المحروقات الذي يستحوذ على غالبية الصادرات الجزائرية. وبالنسبة إلى سنة 2009 فقد سُجِّل انخفاض كبير في حجم الصادرات الإجمالي قارب 40 % و ذلك بسبب إرهابات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في كساد اقتصادي عالمي أدت إلى التأثير على أسعار النفط، أما ابتداء من سنة 2010 فقد سُجِّل ارتفاع في الصادرات بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط، في حين نجد أن هناك ارتفاع طفيف في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات ومع ذلك فهي في حدود نسبة 3 % والذي يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة معينة، حيث لم تتجاوز صادرات القطاع الخاص في سنة 2012 قيمة 1.03 مليار دولار (0.38 مليار دولار بالنسبة للمنتجات الفلاحية و 0.65 مليار دولار للمصنوعات) أي بنسبة 1.2 % من حجم الصادرات الإجمالي.¹

¹ - مجلة المؤسسة الوطنية لضمان الصادرات واتّمان الصادرات السنة الواحد والثلاثون العدد الفصلي الثاني ماي 2013 ص 12 الكويت الموقع (www.dahman.org)

ومنه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أنّ القطاع الخاص الجزائري بالنسبة لقطاع الصادرات وجوده كعدمه فهو غير مندمج على الإطلاق في الاقتصاد العالمي، فمنتجاته لا تصل إلى الأسواق العالمية وذلك بسبب ضعفها كما ونوعا، وأيضا عدم مقدرتها على منافسة السلع الأجنبية بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في تسويق منتجاته نحو الخارج.

خاتمة

يعتبر القطاع الخاص في الوقت الراهن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في كثير من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، ومن خلال هذه الدراسة وجدنا أنّ القطاع الخاص في الجزائر ينشط على خلاف ذلك حيث لم تتجاوز مساهمته في الاقتصاد الوطني مستوى المتطلعات خلال فترة الانفتاح الاقتصادي والتي تعتبر متدنية جدا نظرا لمميزات هذه الفترة والتي عرفت اصلاحات اقتصادية هيكلية، شملت سياسات الخصخصة وانشاء المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص.

ومنه نستنتج أنّه رغم مرور أكثر من عشرين سنة على تبني الجزائر بشكل رسمي سياسة اقتصاد السوق، إلّا أنّها لم تستطع من خلق بيئة اقتصادية واجتماعية خصبة، تُمكن القطاع الخاص من العمل على أسس اقتصادية رشيدة في بيئة تنافسية يستفيد خلالها من امكانيات البلاد المادية و البشرية. هذا رغم ما تزخر به البلاد من موارد مالية وطبيعية هائلة تؤهل اقتصادها من احتلال مراكز متقدمة إقليميا ودوليا وهذا نتيجة لتراكم عدة أسباب أهمها استشراء الفساد المالي والاداري.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أكرام مياشي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.
3. برحومة عبد المجيد، الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على القضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 06 سنة 2006 جامعة المسيلة .
4. . الجريدة الرسمية العدد للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
5. بالرقي تيجاني، تقييم البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد 13 سنة 2013.
6. بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الأسباب و الحلول، مجلة بحوث انسانية، . العدد 37 لسنة 2008.
7. بنونة شعيب و مولاي لحظر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد السابع 2009-2010.
8. علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.
9. خباية حسان، الخصوصية في الجزائر مبرراتها وعوائقها، جامعة سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6 لسنة 2006.
10. ديدوح شكرية، آفاق تنظيم سوق العمل للاقتصاديات في حالة تحول، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2012.
11. منظمة العمل الدولية، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة، الطبعة الأولى بيروت سنة 2013.
12. شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص في الجزائر، المعهد العربي للتخطيط الكويت 2009 .

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- ALWAN IBRAHIM. Privatization Deregulation and macro economic policies: the case of Lakister, structural adjustment and macro economic policy issues, INF, 1992.
- 2- ALLAIN PIROTTE, l'économétrie des origines aux développements récents, éditions CNRS, paris 2004.
- 3- BOUYAKOUB AHMED., les mécanismes financières et les entreprises publiques, in monnaie crédit et financement en Algérie (1962- 1987), document du CREAD, Avril 1987.
- 4- J.O.R.A.N° :34 ,Loi N° : 82-11 DU 21 aout 1982 Relative, l'investissement privé nationale, article 8.
- 5- HOCINE BEN AISSA , Algérie de la planification socialiste l'économie de marché Alger ENAG, édition 2006.
- 6- TERKI .N. Les code des investissements au Maghreb, CMERA Alger 1979.
- 7- WALID. LAGGONE. Le contrôle de L'état sur Les entreprise privée industrielles Genèse , et Mutation Les Edition internationales 1996.
- 8- 38- World Bank world développement rapport 1991.

المواقع الالكترونية:

- 1- www.andi.dz
- 2- <http://arabic.doingbusiness.org/rankings>
- 3- www.dahman.org
- 4- www.iasj.net/iasj
- 5- www.ons.dz
- 6- www.univ-medea.dz